تحليل اقتصادي لدور الموازنة العامة في تحقق التنمية المستدامة في ليبيا للفترة (2000-2014)

أ. د. سعيد يوسف خيري
كلية الزراعة – جامعة طرابلس

صلاح محمد المهدي القطوس
كلية الاقتصاد والتجارة – جامعة المرقب

An economic analysis of the public budget in achieving sustainable development during (2000-2014) in Libya

Abstract

The aim of this study trolling on modern method and moving away fro traditional method in the preparation of the general budget, An attempt to rationalize expenditures and invests public revenues in investment projects. And to indicate their role in determining the size of expenditures. Public revenues. And the relationship to sustainable development. Analysis and measurement of elements of the general budget and the effectiveness of elements the budget (revenues and expenditures) in achieving sustainable development during the period of study. The analytical approach was selected as the appropriate to the requirements of research. The results showed the weakness of the developmental role the public budget during the period of study and the main recommendations of this study reduce the disparity between individuals incomes and diversification of income sources also rationalizing public expenditure.

Keywords: public budget, public revenue, development expenditure, sustainable development, sustainable development dimensions

الملخص:

استهدفت الدراسة بشكل أساسي الاعتماد علي الاسلوب الحديث والابتعاد علي الاسلوب التقليدي في اعداد الموازنة العامة، كمحاولة لترشيد النفقات واستثمار الايرادات العامة في المشروعات الاستثمارية وبيان دورها في تحديد حجم المصروفات والايرادات العامة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، وتحليل وقياس عناصر الموازنة العامة و مدى فاعلية عناصر الموازنة العامة (الايرادات العامة والنفقات التنموية) في تحقيق التنمية المستدامة خلال فترة الدراسة، وقدتم الاعتماد على المنهج

التحليلي كونه المنهج المناسب لطبيعة ومتطلبات البحث، كما اعتمدت على البيانات الثانوية التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي، وديوان المحاسبة، ووزارتي التخطيط والمالية، وقد بينت النتائج ضعف الدور التنموي للموازنة العامة في تحقق التنمية المستدامة في ليبيا خلال فترة الدراسة لعدت أسباب أهمها: الاعتماد علي الاسلوب التقليدي لأعداد الموازنة، انخفاض الايرادات الغير نفطية في ليبيا والاعتماد علي المصدر الرئيس المتغير (النفط)، وعدم تبني سياسة إنفاقيه رشيدة، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات أهمها : تقليل التفاوت بين دخول الأفراد، وتنويع مصادر الدخل المتجددة ذاتيا (المستدامة)، بالإضافة الى ذلك ضرورة مغادرة الموازنة التقليدية والتحول الي موازنة حديثة تستند الي أسس عملية وسليمة في تصميم البرامج التي تراعي التنمية المستدامة، من خلال تحويل نمط الموازنة العامة إلى نمط موازنة البرامج والأداء، بالإضافة الي تفعيل الإيرادات الغير نفطية وايجاد موارد أخري لدعم الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق العام.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، الايرادات العامة، النفقات التنموية، التنمية المستدامة، أبعاد التنمية المستدامة.

المقدمة:

تعنبر الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي كونها الاداة الاساسية التي تحدد اهداف وسياسات وبرامج الحكومة فيكيفه استغلال الموارد وتوزيعها ومراقبتها من أجل تجاوز الازمات والصدمات الاقتصادية التي قد تحدث في المستقبل، وتعزيز القدرة على تجاوزها وذلك من خلال تضمينها مشاريع استثمارية مستقبلية قادرة على تحقيق عوائد مالية دائمة ومستمرة لفترة زمنية طويلة من أجل الحفاض على ثروة الاجيال القادمة والتي تعرف بالتنمية المستدامة (يوسف دولاب2016) وهي التي تلبي احتياجات و متطلبات الحاضر دون المساس بثروة الاجيال القادمة وذلك من خلال الاستفادة من مواردها الطبيعية والبشرية والمالية وضمان عدم الأفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية من خلال تبني أفضل الآليات الكفيلة بتحديد المخاطر المحتملة، ويتطلب هذا إلى معرفة دقيقة بمخرجات تلك الموارد وتأثيرها على الاقتصاد الكلي للدولة، الواقع والتحديات الذي تعاني منها الموازنة العامة في ليبيا يتسم بضعف فعاليتها في تحقيق التنمية المستدامة وضعف الفعالية هذا يتأتى من تشوه الهيكل الضريبي والمصادر الأخرى الغير نفطية والذي يحد من قدراتها في دعم التنمية المستدامة، إضافة إلى اتجاه الإنفاق العام غبر المنضبط بأهداف الحكومة، إذ يستمد البحث أهمية هذا البحث من أهمية موضوعه الرئيسي (التنمية المستدامة) وإعداد (الموازنة العامة) بالشكل الدي يحقق مستويات مرتفعة للتنمية المستدامة وتهدف إلى تقليل الهدر والاسراف في المال العام من خلال الابتعاد على الاساس التقليدي والتحول الي موازنة حديثة تستند الي أسس عملية وسليمة كمحاولة لترشيد النفقات العامة والتقليل من

النفقات الاستهلاكية واستثمار الايرادات العامة في المشروعات الاستثمارية وبيان دورها في تحقيق التنمية المستدامة، وسيتناول هدا البحث الإطار المفاهيم للموازنة العامة والتنمية المستدامة، والتحليل الوصفي والقياسي لدور الموازنة العامة في تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية البحث:

تنبثق أهمية هذا البحث من أهمية موضوعها الرئيسي (التنمية المستدامة) وأهمية إعداد (الموازنة العامة) نحو تحقيق التنمية المستدامة، وتلعب الموازنة العامة دورا بارزا في تحقيق التنمية المستدامة، وحيت أن الموازنة العامة الحالية التقليدية في معظم الدول النامية وبالأخص في ليبيا، لا تتفق مع اتجاهات واهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يتحتم علي الحكومة، ضرورة مغادرة الموازنة التقليدية والتحول الي موازنة حديثة، تستند إلى أسس عملية وسليمة في تصميم البرامج، و توجيه أدوات الموازنة العامة(النفقات والإيرادات)، نحو اتجاه المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة وبما يضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أهداف البحث:

يهدف البحث للتعرف على واقع وفعالية الموازنة العامة في ليبيا، والتعرف على مفهوم التنمية المستدامة وتنمية مهاراتها واعادة توزيع الثروة بشكل عادل والمحافظة على الموارد الطبيعية ضمانا لمصلحة الاجيال القادم، وذلك من خلال الاعتماد علي الاسلوب الحديث و الابتعاد علي الاسلوب التقليدي في اعداد الموازنة العامة، كمحاولة لترشيد النفقات واستثمار الايرادات العامة في المشروعات الاستثمارية وبيان دورها في تحقيق التنمية المستدامة، وتحليل وقياس و مدى فاعلية عناصر الموازنة العامة (الايرادات والنفقات التنموية) في تحقيق التنمية المستدامة خلال فترة الدراسة.

مشكلة البحث:

انطلاقاً من الخلفيات السابقة يحاول البحث التعرف على : ما دور عناصر الموازنة العامة المطبقة خلال الفترة محل الدراسة في تحقيق التنمية المستدامة؟

ويشتق من صميم هذا السؤال الرئيس أسئلة فرعية أخرى تدور وتتمحور حول الدراسة شكلاً ومضموناً وتحليلاً في الإجابة عنها، ومنها على سبيل المثال:

- ما الموازنة العامة؟
- ما التنمية المستدامة؟
- ما أثر الموازنة العامة التقليدية علي التنمية المستدامة؟

فرضيات البحث:

تقودنا الإجابة عن هذه الأسئلة إلى طرح جملة من الفرضيات التي ستكون منطلقاً لدراستنا هذه.

الفرضية الرئيسية الاولي: الابتعاد عن البناء السليم للموازنة العامة قد انعكست آثاره سلبا على التنمية المستدامة

الفرضية الرئيسة الثانية :الموازنة العامة تلعب دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا.

ويتفرع منها:

- للإيرادات العامة دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا.
- للنفقات التنموية دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا.

منهج البحث:

في إطار ما تم طرحه سلفاً في مشكلة البحث والأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها، فإنه سيعتمد على المنهج التحليلي بوصفه المنهج المناسب لطبيعة وأغراض، ومتطلبات البحث المستهدفة.

أما أداة جمع البيانات فسيتم الاعتماد بشكل أساس على تقارير مصرف ليبيا المركزي، وديوان المحاسبة، ومصلحة الإحصاء، والتعداد الصادر عن إدارة الإحصاءات الاقتصادي.

هيكلية الدراسة:

من خلال تحديد مشكلة الدارسة وأهدافها وفرضياتها للوصول إلى النتائج المرجوة، فإن دراستنا ستتركز على مدي فاعلية الموازنة العامة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي، وذلك على النحو الآتي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للموازنة العامة والتنمية المستدامة.

المحور الثاني: الموازنة العامة التقليدية و التنمية المستدامة في ليبيا.

المحور الثالث: التحليل القياسي لدور الموازنة العامة في تحقيق التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة:

في دراسة لـ(عصام عبد الخضر2015) هدفت إلى التعرف على واقع وفعالية الموازنة العامة في الدول النامية وبشكل خاص في الدول العربية، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليلي الوصفي لدور الموازنة العامة في تحقيق التنمية المستدامة باستخدام عدد من المؤشرات الاقتصادية كمؤشر النمو والمتمثل في الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد ومؤشر الاستقرار المتمثل في

التضخم والبطالة وقد توصلت الي نتائج أهمها اعتماد معظم الدول العربية على مور النفط وعدم تبني سياسة إنفاقيه رشيدة وضعف الدور التنموي للموازنة العامة، وقد أوصت هده الدّراسة بعدة توصيات أهمها: ترشيد الإنفاق وانباع المنهج العلمي في بناء الموازنة العامة وتحويل نمط الموازنة العامة الي نمط البرامج والاداء، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الهدف من الدراسة وتختلف معها في عدم استخدامها التحليل القياسي، فضلا عن ذلك أنها دراسة لحالة الاقتصاد الليبي.

وفي دراسة لـ (يوسف دولاب يوسف 2016) استهدفت تبني الدعوة الى الابتعاد عن الاساس التقليدي في إعداد الموازنة العامة كمحاولة لتقليل الهدر والإسراف فيها واستثمار الإرادات العامة للدولة في المشارع الاستثمارية والتحول الى الموازنات الاخر التي تلبي متطلبات التنمية، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليلي الوصفي من خلال إجراء مقارنة وتحليل لبنود الموازنة العامة لدولة العراق، وقد توصلت الي نتائج أهمها : مبالغة الجهات الحكومية في طلبات الموازنة العامة وعجز الموازنة العامة التقليدية على تقديم الكفاءة الاقتصادية وعدم الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية، وقد أوصت هده الدّراسة بعدة توصيات أهمها: اعداد الموازنة العامة اسنادا الى الدور الاساسي في تحقيق التنمية المستدامة، ايجاد مصادر دخل تكون مساندة الي المصدر الاساسي (النفط)، تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الهدف وتختلف معها في عدم استخدامها التحليل القياسي، فضلا عن ذلك أنها دراسة لحالة الاقتصاد الليبي.

يتضح من خلال الدراسات السابقة أنها قد تناولت دور الموازنة العامة في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية والعراق بفترات مختلفة واختلفت مع بعضها في المكان بالإضافة الي طرق التحليل الوصفي وتحاول هذه الدراسة تقديم إضافة تطبيقية، حيث تميزت الدراسة عن الدراسات السابقة في استخدام التحليلي القياسي، وفي طرق التحليل الوصفي، فضلا عن ذلك أنها دراسة لحالة الاقتصاد الليبي.

المحور الاول: الإطار المفاهيمي للموازنة العامة والتنمية المستدامة.

أولا: مفهوم الموازنة العامة للدولة:

تعنبر الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي كونها الاداة الاساسية التي تحدد اهداف وسياسات وبرامج الحكومة في كيفه استغلال الموارد وتوزيعها، وتعتبر انجلترا من أوائل الدول وتلتها فرنسا في وضع الموازنة العامة بمفهومها الحديث علي أسس علمية واضحة، تم انتقلت هذه المبادئ إلي دول أخري (الخطيب _ 2012)، فلم يعد هناك محل للحديث على حياد الموازنة بل أصبحت أداة من أدوات السياسة المالية تلجأ إليه الدولة لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وترتبط الموازنة العامة ارتباط وتيق بالسياسة المالية وتعتبر أحد ادواتها الرئيسية لتحقيق

الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع، ويتضح مدي ارتباطها بالسياسة المالية عند النظر الي تعريف الموازنة العامة، ولقد اختلفت التعريفات باختلاف التشريعات فيما بين الدول ومدي ارتباطها بالنظام الاقتصادي لكل دولة.

وعرف القانون الفرنسي الموازنة العامة بأنها :" القانون المالي السنوي الذي يقدر ويجيز لكل سنة ميلادية مجموع واردات الدولة وأعبائها وعرفها البلجيكي بأنها بيان الواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية كما عرفها القانون الامريكي بأنها: صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وواراداتها بموجب القانونين المعمول بها عند اقتراحات وتقديم الجباية المعروضة فيها" (الخطيب – 2012).

وفي الكتب المالية عرفت الموازنة العامة بمفهوم يتقارب مع النظرة الحديثة وعلاقتها بالسياسة ووظائف الدولة، حيت عرفت بأنها "القائمة التقديرية للمصروفات والايرادات الحكومية عن فترة مالية مقبلة غالبا ما تكون سنة" (البنا _ 2009)، كما عرفت بأنها " الخطة السنوية للقطاع التي تحدد الايرادات المتوقعة تحصيلها، وتقدير الانفاق العام الضروري لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها السلطات العامة من القيام بنشاطها الاقتصادي خلال السنة القادمة (العاني _ 1992).

ومما سبق يمكن القول أن الموازنة العامة بأنها: مقابلة النفقات العامة مع الإيرادات العامة، وتقدير للإيرادات والمصروفات في شكل خطة مالية للسنة القادمة تعدها السلطة التنفيذية وتعتمدها السلطة التشريعية لتحقيق أهداف المجتمع.

يتضح لنا من التعريفات السابقة أهم الخصائص التي تتميز بها الموازنة العامة وهي:

- ✓ الموازنة العامة تقدير للإيرادات والنفقات عن فترة قادمة؛
- ✓ الموازنة العامة تقدير معد من السلطة التنفيذية؛
- ✓ الموازنة العامة تقدير معتمد من السلطة التشريعية؛
- ✓ الموازنة العامة خطة مالية للسنة القادمة؛
- ✓ الموازنة العامة خطة سنوية لتحقيق أهداف المجتمع؛

الموازنة العامة التقليدية وموازنة البرامج والاداء:

1-الموازنة التقليدية:

مازالت تستخدم في الدول النامية وفي وقتنا الحاضر، وبالأخص في ليبيا محل الدراسة وهي أول الموازنات العامة التي استخدمتها انجلترا، ويطلق عليها ايضا موازنة البنود أو الموازنة الخطية، ويتم تحديد حجم الايرادات والنفقات في الموازنة العامة طبقا للتقديرات وبشكل مفصل واعتمادها ومراقبتها من قبل السلطة التشريعية، ومحاسبة السلطة التنفيذية علي أي تجاوزات مالية لم تعتمد.

2- موازنة البرامج والاداء:

تعتبر موازنة البرامج والاداء المحصلة الاولى لمحاولة إصلاح نضام الموازنة التقليدية في الولايات المتحدة الامريكية وترتكز على تقليل النفقات العامة وقياس مدى كفاءة الاجهزة الحكومية في انجاز المشاريع (عبدالله و خضر _ 2016) ويمكن تحديد مفهومها بأنها خطة في شكل برامج ومشروعات للوصول الي الاهداف المحددة للوحدة، وتبوب طبقا للبرامج وحسب الوظيفة الأساسية للوحدة، وتحدد البرامج تحت كل وضيفة (يوسف _2015)، وأن يكون تبويبها حسب البرامج والانشطة المستهدفة من قبل الحكومة، وتحديد تكلفة كل البرامج والانشطة والادارات المسؤولة على تنقيدها.

ثانيا: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها:-

تسعى البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء إلى تحقيق التنمية المستدامة لضمان عدم تأثرها بالأزمات المالية والصدمات الاقتصادية وتعزيز القدرة على تجاوزها، من خلال الاستفادة من مواردها الطبيعية والبشرية والمالية دون المساس بثروات الأجيال القادمة التي تدعم تلبية حاجاته وضمان عدم الأفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية وذلك من خلال تبني أفضل الآليات الكفيلة بتحديد المخاطر المحتملة ويتطلب هذا إلى معرفة دقيقة بمخرجات تلك الموارد وتأثيرها على الاقتصاد الكلي للدولة.

مفهوم التنمية المستدامة:-

مر مفهوم التنمية المستدامة بعدة مراحل تعكس كل منها مراحل نموها وطبيعة وظروف الدول النامية من ناحية وطبيعة علاقتها بالأنظمة الدولية من ناحية أخرى، وفي عقد الستينات كان ينظر إلى التنمية على أنها ارتفاع حجم الزيادة السنوية للناتج الوطني على حجم الزيادة السنوية لعدد السكان، أما في عقد السبعينات أعيد تعريف التنمية، لتصبح عملية تخفيض أو القضاء على الفقر وسوء توزيع الدخل والبطالة إلا أنه شهدت الدول النامية في فترة الثمانينات تدهورا في مستوى الدخل الوطني الامر الدي أدى الي لجوء بعض الدول للاقتراض الداخلي والخارجي، واستنزاف الكثير من مواردها الطبيعية (الساعدي _ 2014). وقد عرفت التنمية المستدامة بأنها " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس أو الاخلال بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها(Gendron,2006) كما عرفت التنمية المستدامة من قبل (ادوارد بإبر – Edward Barbier) وهو أول من استخدم تعبير التنمية المستدامة "بأنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية مع اكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر من الاضرار والإساءة البيئة" (عبدالله _ 1998).كما عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية

Environment he word cmmissonon Development التي شكلتها الأمم المتحدة لدراسة هذا الموضوع وقدمت هذه التعـــريف سنة 1987 بعنـــوان مستقبلنا المشـــترك The common future "بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر من دون المساومة بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم"(البديع _ 2001)ومن أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط ما بين أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأهدافها، بحيث لا يمكن النضر الي هده الابعاد بشكل منفرد، والعملعلى إقامة أفضل توازن بينهما، وأن تكون النظرة التحليلية إليهم متكاملة(علي _2015)

أبعاد التنمية المستدامة:-

هناك من يعرف التنمية المستدامة بأنها "تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد(غنيم وابوزنط _ 2006) ومن خلال مفاهيم التنمية المستدامة يتبن أنها تنمية بثلاثة أبعاد، اقتصادية واجتماعية وبيئية، وأن التنمية لا تركز على الجانب البيئي لوحده بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وكل بعد من هذه الأبعاد يتكون من مجموعة عناصر والتي يمكن توضيحها في الشكل التالي:

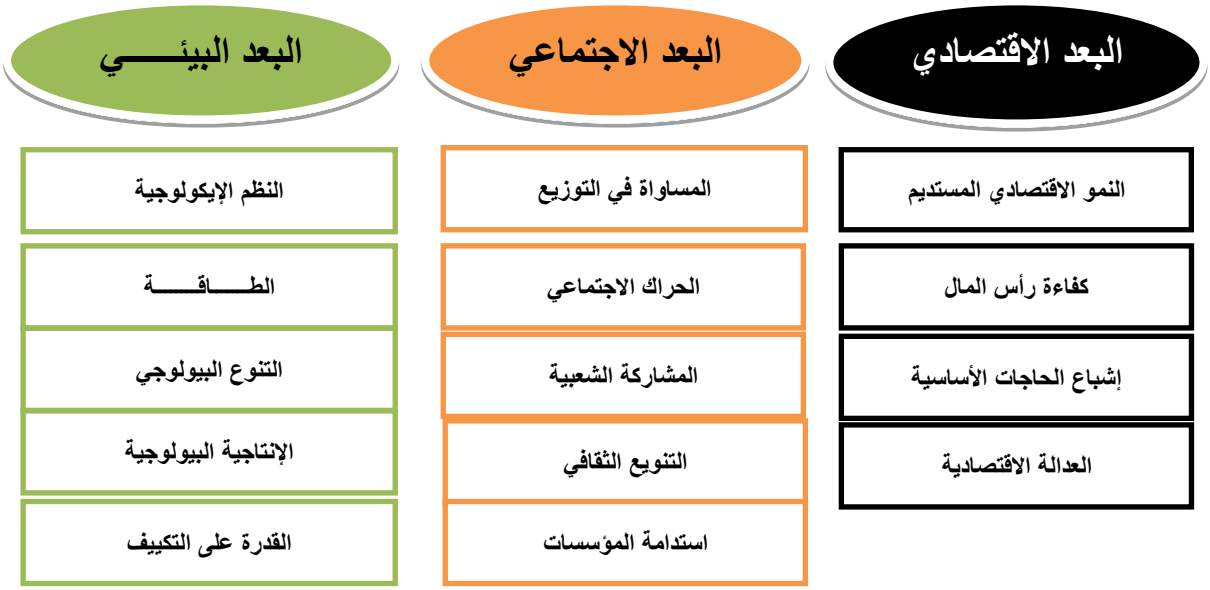

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط، **(إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة)**،دراسات، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي – الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد35، عدد1جانفي (كانون الثاني) 2008، ص 177.

ومن خلال الربط ما بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) وأهدافها، و إقامة التوازن بينهما، نحقق أهداف التنمية المستدامة الشاملة ويمكن توضيح الأنظمة المستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في الاتي: (وردم _ 2003) و (راموس _ 2006) .

اقتصاديا: النظام المستدام اقتصاديا أو الاستدامة الاقتصادية من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام، وتمنع الاختلالات من الحدوث الناتجة عن السياسات الاقتصادية، ويحقق النمو والمساواة والعدالة في توزيع ثمار التنمية على المستهدفين من عملية التنمية .

بيئيا: النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على الاصول الثابتة من الموارد الطبيعية، ويتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، والنهوض بإصول النشاطات الاساسية لتحقيق التنمية المستدامة .

اجتماعيا: يكون النظام مستداما اجتماعيا يحقق العدالة المجتمعية في توزيع الموارد، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة والمشاركة المجتمعية الفاعلة والاستخدام الكامل للموارد البشرية، وحقه في العيش في بيئة نضيفه وسليمة .

المحور الثاني: الموازنة العامة التقليدية في ليبيا و التنمية المستدامة.

الفرضية الرئيسية الاولي: الاعتماد علي الموازنة التقليدية قد انعكست آثاره سلبا على التنمية المستدامة.

وعليه يمكن تحليل فعالية الموازنة العامة من خلال ثلاث مستويات:

المستوى الأول: للحكم على الفعالية الموازنة التقليدية العامة في ليبيا يتم من خلال تحليل اتجاهات الإنفاق العام المعتمد والفعلي، وبالأخص الانفاق الاستثماري التنموي المعتمد والفعلي للفترة ما بعد الثورة ودورهما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

جدول رقم(1) النفقات العامة والتنموية الفعلية والمعتمدة ونسبتهما لبعضهما (2012-2014) (مليون دينار)

السنة	النفقات التنموية المعتمدة بالموازنة	النفقات التنموية الفعلية بالميزانية	نسبة النفقات التنموية الفعلية الي المعتمدة%	معدل النمو في النفقات التنموية الفعلية	النفقات الاجمالية المعتمدة بالموازنة	النفقات الاجمالية الفعلية بالميزانية	نسبة النفقات التنموية الفعلية إلي اجمالي النفقات الفعلية %
2012	19188.0	4799.0	25.00	100	71955.0	49123.0	9.77
2013	23788.0	13276.0	55.80	123.2	69938.0	64929.0	20.45
2014	9000.0	4482.0	49.80	(12.05)	56952.0	43814.0	10.23
2015	6641.0	3862.0	58.15	(16.77	43283.0	36015.0	10.72
2016	5133.0	1500.0	29.22	(99)	42983.0	30476.0	4.92
المجموع	63750.0	27919.0	43.79	112.15	285111.0	224357.0	78.69
المتوسط	134750	5583.8		22.43	57022.2	44871.4	

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على كلا من: تقارير مصرف ليبيا المركزي وادارة البحوث والاحصاء وديوان المحاسبة.

من خلال بيانات الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسب النفقات التنموية الفعلية الي المعتمدة ظلت مرتفعة خلال مدة الدراسة، إذ بلغت أدنى نسبة لها (25%) سنة 2012، في حين إن أعلى نسبة

جاءت عام 2015 وبنسبة (58.15%)، وأن مجموع ما تم انفاقه علي الباب الثالث بالميزانية خلال السنوات الخمس من 2012 الي 2016 يبلغ 27 مليارا 919 مليون دينار، أما ما تم تخصيصه بالموازنة علي مدار الفترة المذكورة 63 مليارا و 750 مليون دينار، بفرق عن الفعلي 35 مليار و831 مليون دينار وبنسبة(56.21%) وأن نسبة النفقات التنموية الفعلية من النفقات العامة الفعلية ظلت متدنية في جميع السنوات حيت بلغت أدنى نسبة لها (4.92%) سنة 2016 واعلي نسبة جاءت 20.77%، أما ما تم اعتماده للنفقات بالموازنة العامة علي مدار الخمس سنوات 285 مليارا و 111 مليون دينار، وأن مجموع ما تم انفاقه فعلا 224 مليارا و357 مليون دينار، بقرق عن الفعلي 6 مليار و754مليون دينار، و هدا يشير الي العشوائية في التقديرات النفقات العامة والي سوء ادارة اموال الدولة وبالأخص النفقات التنموية حيت كان الفارق كبير جدا حتي وصل 35 مليارا و83 مليون دينار، ونتيجة **اعتماد الدولة الليبية على الموازنة التقليدية التي لا تهتم بالتخطيط واعداد البرامج كأساس لتنفيذ الموازنة العامة، وتطبيق مبدأ المركزية في ادارة المال العام، و تعرضها للعديد من العراقيل لاعتمادها وتأخرها للوقت التي يجعلها تفقد أهميتها لخطة مالية ترتبط ببرنامج عمل واضح للحكومة،** أما معدل النمو للنفقات التنموية الفعلية من بعد سنة 2011 في حالة تزايد حيت بلغ معدل النمو 100% في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 تم ارتفع في سنة 2013 بمعدل 123.2 نتيجة الاستقرار الوضع الاقتصادي والامني والسياسي للدولة تم انخفض المعدل بشكل جنوني في سنة 2014،2015،2016 بمعدل (120،16.77،99) على التوالي وهذا راجع إلى أسباب عديدة، كانخفاض التدفقات المالية للنقد الأجنبي، كذلك **التوسع في الإنفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري التنموي، وقفل الموانئ والحقول النفطية، باعتبار الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي لاعتماده على مصدر واحد وهو النفط، فضلا عن ذلك تردي الأوضاع الأمنية، كل هذه الأسباب أسهمت في انخفاض معدل نمو النفقات التنموية، بالإضافة إلى عدم وجود سياسة تنموية حقيقية تتوافق مع اهداف التنمية المستدامة وفق احتياجات متطلبات البيئة المحلية.**

المستوي الثاني: للحكم على مستوي النمو في الاقتصاد الوطني في ليبيا يتم من خلال معرفة معدل النمو الناتج الاجمالي الحقيقي ومعدل نمو الانشطة الاقتصادية الغير نفطية ونصيب الفرد من الناتج الاجمالي الحقيقي .

يعتبر الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج الاجمالي الحقيقي من أهم المؤشرات المالية لقياس عملية النمو الاقتصادي من سنة لأخرى، بالإضافة الي مصادر الدخل الغير نفطية والتغيرات التي تطرأ عليهما كما هو مبين في الجدول رقم (2)

جدول رقم(2) يوضح معدل النمو للناتج الاجمالي الحقيقي ونصيب الفرد منه وحجم التغير في الانشطة الغير نفطية للفترة 2000-2014(مليوندينار)

السنة	الناتج الاجمالي الحقيقي	معدل النمو	الانشطة الغير نفطية	معدل النمو	عدد السكان	نصيب الفرد من الناتج الحقيقي	معدل النمو
2000	26065.3	3.7	10959.2	8.7	5171.9	6405	0.02-
2001	33643.8	29.1	14823.0	35.3	5250.8	6341	-1.0
2002	33350.9	-9	16165.3	9.1	5330.9	6223	1.9-
2003	37604.0	11.3	17386.1	7.6	5409.4	6918	11.1
2004	40192.3	6.9	19566.0	12.5	5490.9	7226	4.5
2005	43988.9	9.4	23101.6	18.1	5573.5	7910	9.5
2006	46583.6	5.9	25574.7	10.7	5657.7	8234	4.1
2007	48914.8	5.0	30411.0	18.9	5743.1	8514	3.4
2008	50228.7	2.7	35489.8	16.7	5829.6	8616	1.2
2009	49854.3	-7	39201.9	10.5	5978.1	8340	3.1-
2010	52009.9	4.3	41723.8	6.4	5171.9	8525	20.2
2011	20146.3	61.6	13600.0	67.4-	6224.0	3237	-62.0
2012	39922.6	98.1	19537.6	43.6	6348.0	6289	94.2
2013	39016.3	-2.2	14305.7	26.7-	6474.0	6027	4.16
2014	20388.2	-47.7	10610.6	25.8-	6603.0	3088	-48.7
الاجمالي	581909.9	238	332456.3	78.2			152.36
المتوسط		11.4		5.2			10.15

المصدر :اعداد الباحثان بالاعتماد على كلا من: تقارير مصرف ليبيا المركزي وادارة البحوث والاحصاء وديوان المحاسبة.

من خلال الاحصائيات الواردة في الجدول رقم (2) يتبين لنا ما يلي: ما يخص الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقد شهد ارتفاعاً ملموساً في سنة 2001،مقارنة بسنة 2000 إذ بلغ معدل النمو الي 29.1 وبقدار 7578.5مليون دينار، بينما في سنة 2002 انخفض معدل النمو الي -9بمقدار 229.9 الف دينار نتيجة الانخفاض في الانشطة الغير نفطية، بينما شهد تطور ملحوظ في معدل النمو ما بعد سنة 2002 الي سنة 2008 راجع الي الارتفاع في اسعار النفط و الى الزيادة المتحققة في أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة الاقتصادية الأخرى غير النفطية، حتي وصل إلى 50228.7 مليون وبمعدل نمو دينار 50.6% بينما انخفض في سنة 2009 حتي و وصل 49854.3مليون دينار وبمعدل نمو سالب -9، ويعود السبب إلى أن الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة 42% أدى إلى انخفاض في النشاط الاقتصادي، أما في سنة 2011 انخفض الى (20146.3) مليون دينار، بمعدل نمو سالب -61.6وبمبلغ 29708 مليون دينار ويرجع السبب إلى الانخفاض في انتاج النفط والغاز الطبيعي الى حوالي -68%من استخراج النفط والغاز الطبيعي مقارنة بسنة 2010، نتيجة اندلاع ثورة فبراير الأمر الذي ترتب عليه إيقاف معظم الشركات النفطية عن عملها، بينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سنة 2012 إلى أعلى مستوى له بعد الثروة ليصل إلى (39922.6) مليون دينار وبمعدل 98.1 % ويرجع هذا إلى الارتفاع في انتاج النفط والغاز مقارنة بسنة 2011، بالإضافة الاستقرار الوضع الأمني ورجوع معظم الشركات النفطية، وما ألحقه من نتائج ايجابية أسهمت في زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إلا أنه

انخفض في سنة 2013 إلى (39016.3) مليون دينار نتيجة لإغلاق بعض الحقول النفطية وبداية تردي الوضع الامني، واستمر هذا الانخفاض إلى (20388.2)، في السنوات 2014، نتيجة الانقسام السياسي وتعدد الحكومات، فضلا عن ذلك انخفاض أسعار النفط العالمية منذ يونيو 2014 واقفال الموانئ والحقول النفطية سبب في تراجع نشاط انتاج النفط والغاز إلى – 60.4%علاوة إلى تراجع الأنشطة الاقتصادية الأخرى إلى – 25.8 %،وقد بلغ متوسط معدل النمو للناتج الاجمالي الحقيقي حوالي 11.4% خلال فترة الدراسة، هدا ولقد **انعكس التغير في معدل النمو الاجمالي الحقيقي علي متوسط دخل الفرد، فقد ارتفع دخل الفرد ارتفاعا متواضعا** من نحو 6405 دينار في عام 2000 إلى أكتر من 8616 دينار في سنة 2008، تم انخفض الي 3237 دينار في سنة 2011 تم عاد الي الارتفاع في سنة 2012 ليصل الي 6289 دينار بمعدل نمو 94.2%، وانخفض في عام 2013، 2014 الي، 6027، 3088 علي التوالي وكان هدا التغير كما يشير معدل النمو متقلبا بدرجة كبير بين السالب والموجب فهو لم يتغير الي الافضل خلال فترة الدراسة، وبلغ هدا المعدل اقصاه 94.2 %، ولم يتجاوز 2.3 % في المتوسط خلال فترة الدراسة، التواضع في الارتفاع الدخل الفردي الحقيقي خلال فترة الدراسة راجع الي الاسباب التي دكرت آنفا والي قدر كبير من الناتج الحقيقي قد امتصت عن طريق الزيادة في الاسعار و التعداد السكاني.

وفيما يتعلق بمعدل النمو الانشطة الغير نفطية فيلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أنها شهدت ارتفاعاً ملموساً خلال المدة من 2000 إلى 2010، بمقدار (30764.6) مليون دينار 280.7% تم تراجعت في سنة 2011 لتصل الي 13600.0 مليون دينار وعادت الي الارتفاع 2012 لتصل الي 19537.6 مليون دينار وانخفض في عام 2013، 2014 الي، 14305.7، 10610.6 علي التوالي وبلغ متوسط النمو 5.2 %وهدا راجع الى عدت اسباب نكر منها: ارتفاع في معدلات الضرائب في الاقتصاد الليبي قبل عام 2011 التي أثرت تأثيراً سلبياً على حصيلة الإيرادات الضريبية، مما شجع الممولين التهرب من دفع الضرائب بسبب معدلاتها المرتفعة، بالإضافة إلا حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي شهدها الليبي ما بعد عام2011، توقف عمل الشركات (رؤوس الأموال) وتوقف المشروعات العامة نتيجة خروج الشركات الاجنبية،، منح الاعفاءات الضريبية لأكثر من جهة في الدولة دون هدف اقتصادي ودون الرجوع إلى مصلحة الضرائب.

والجدير بذكر ... أن فترة 2003-2010 كان معدل النمو الناتج الغير نفطي والتي بلغ حوالي 13% وهو معدل **جد ايجابي خاصة في ضل ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدرته بالإضافة الي معظم الانفاق الاستثماري كان موجبا نحو مشاريع البنية التحنئة بالتالي لا ينعكس مباشرة الي الانتاج بقدر ما يهيئ القاعدة الاساسية لزيادة الانتاج عن طريق القطاع الخاص .**

المستوى الثالث: لقياس فعالة الموازنة التقليدية العامة في ليبيا ينطلق من التعرف على مقدار الفائض والعجز في الموازنة العامة ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة.

جدول رقم (3):موقف الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2014(مليون دينار)

السنة	النفقات العامة	النفقات التنموية	الايرادات العامة	فائض /عجزالموازنة العامة
2000	4694.2	1541	4662.2	(32.0)
2001	5135.5	1539	5998.8	863.3
2002	7912.0	3701.7	8574.1	662.1
2003	6107.7	2530.0	6913.6	805.9
2004	7725.7	3581.0	23087.0	15361.3
2005	18555.0	10273.0	37106.0	18551.0
2006	19693.0	10939.0	47088.0	27395.0
2007	30883.0	18993.0	53366.3	22483.3
2008	40778.1	28903.0	72741.2	31963.1
2009	29239.8	18983.9	41785.0	12545.2
2010	38850.7	23729.4	61503.1	22652.4
2011	17580.1	-0-	15813.3	(1766.8)
2012	49123.0	4799.0	70131.4	21008.4
2013	64929.0	13276.0	54763.6	(10165.4)
2014	43814.0	4482.0	22595.0	(21219)
المجموع	385020.8	147271	526128.6	141107.8
المتوسط	25668.05	9818.06	35075.24	9407.18

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على كلا من: تقارير مصرف ليبيا المركزي وادارة البحوث والاحصاء وديوان المحاسبة.

شكل رقم(1) يوضح موقف الميزانية العامة

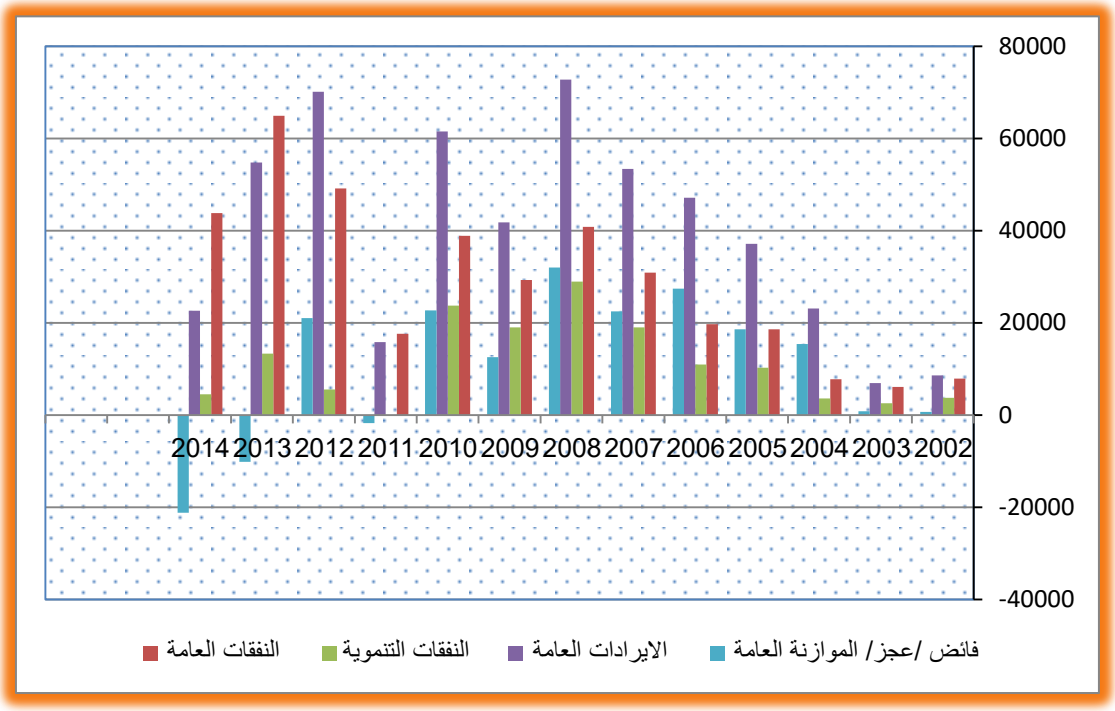

يتبين من خلال الجدول رقم (3) والشكل رقم (1) أن النفقات الفعلية قد ازدادت من (4694.2) مليون دينار سنة 2000 إلى (40778.1) مليون دينار سنة 2008 وبنسبة 768.9%، ويعود سبب هذا الارتفاع الى الزيادة التي طرأت على أسعار النفط من بداية سنة 2000 والتي أضفت نوعا من الوفرة المالية واستغلالها في تحفيز النشاط الاقتصادي، من خلال سياسة مالية تنموية عبر عنها ارتفاع حجم الانفاق العام وفي سنة 2008 كانت هناك دعوات إنشاء صندوق للادخار والاستقرار الاقتصادي والمالي في إحداث التوازن في معدلات الإنفاق لتفادي التذبذبات بين سنة وأخرى، كذلك يلاحظ أن النفقات الفعلية قد انخفضت الى (29239.8) مليون دينار في سنة 2009 تم ارتفعت في سنة 2010 حتى وصلت الي (38850.7) مليون دينار، وقد أنفقت ما يقارب 121مليار دينار في مجال التنموي خلال الفترة (2000-2010) وتضاعف حجم الانفاق الاستثماري بنحو 30 مرة خلال هذه المدة وبلغ المتوسط السنوي الي ما يقارب 11مليار سنويا خلال الإحدى عشر سنة الأولى من فترة الدراسة .ولقد **حاولت الدولة انتهاج سياسة مالية توسعية ذات طابع كينزي الهدف منها تنشيط الطلب الكلي من خلال اقامة المشاريع الاستثمارية**، وبعد اندلاع ثورة فبراير في سنة 2011 انخفضت النفقات العامة الي (17580.1) مليون دينار، و أغلب النفقات صرفت في ما يخص المرتبات وما في حكمها ونفقات التسيير التشغيل، ولم يتم تسييل أي مبلغ للباب الثالث نتيجة توقف مشاريع التنمية، وقد أنفقت ما يقارب 22مليارو خمسمائة الف دينار دينار في مجال التنموي خلال ثلاث السنوات الاخيرة 2012،2013،2014، نتيجة ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي أدى إلى التوسع في الإنفاق العام في الميزانية العامة، وشهدت سنة 2013 أضخم ميزانية حيث بلغت النفقات الفعلية (64929.0) مليون دينار أي بنسبة زيادة 269.33% عن سنة2011، إلا أن النفقات العامة لم توجه التوجيه السليم نحو التنمية ومعالجة الاختناقات التي تمر بها البلاد، و ذهبت معظم النفقات في هيئة مرتبات للعاملين في القطاع الحكومي، ومصروفات لا تمت بصلة لعملية التنمية علاوةً على ذلك الفساد الإداري والمالي الذي صاحب هذه الفترة.

أما ما يخص الايرادات العامة فقد ازدادت من (4662.2) مليون دينار سنة 2000 إلى (61503.1) مليون دينار سنة 2010 وبنسبة 1219%، ويعود سبب هذا الارتفاع الى الزيادة التي طرأت على أسعار النفط من بداية سنة 2000 ومنذ منتصف سنة 2013. الا أن أصيبت الإيرادات النفطية بانتكاسة كبيرة بسبب إغلاق موانئ وحقول النفط، وتردي الوضع الأمني حيث انخفضت الصادرات النفطية إلى أقل من 400 ألف برميل يومياً في وقت كانت ليبيا تُصدّر (1.700000) مليون وسبعمائة ألف برميل يوميًا سنة 2010، أي بنسبة 325%، فضلا عن ذلك تهاوي أسعار النفط العالمية منذ يونيو 2014، ونتيجة عجز مالي كبير في الميزانية تم تمويله بالاقتراض من مصرف ليبيا

المركزي، حيت كان أعلى فائض ميزانية في سنة 2008 بملغ وقدره 31963.1 دينار وأقل عجز في سنة 2013 بمبلغ -10165.4دينار.

المحور الثالث: التحليل القياسي لدور الموازنة العامة في تحقيق التنمية المستدامة عن الفترة 2000- 2016.

يتم في هدا المحور تحليل ومناقشة نتائج النماذج المقدرة، ولقد تم الاعتماد في تقديرات هذه النماذج على البرنامج الاقتصادي (E-views)

وفيما يتعلق بمتغيرات النموذج القياسي المستخدم في هدا البحث فهي المتغيرات المستقلة والتابعة كالآتي:

المتغيرات المستقلة:

1-الموازنة العامة:

ان الشكل العام للموازنة العامة R-E من حيث العجز والفائض وحسب منظومة النظرية الاقتصادية له تأثير واضح على المؤشرات المالية لقياس النمو الاقتصادي وهدا الفائض أو العجز نتيجة الفرق بين الإيرادات والنفقات العامة.

2-الايرادات العامة:

تم الاعتماد على الإيرادات العامة REV بملايين الدينارات وحيت منطوق النظرية الاقتصادية فإن لهاتأثيرات مختلفة على المؤشرات المالية لقياس النمو الاقتصادي.

3-النفقات التنموية:

تم الاعتماد على النفقات التنموية بملايين الدينارات وهذا المتغير حسب منطوق النظرية الاقتصادية له آثار مهمة في تأثيره على المؤشرات المالية لقياس النمو الاقتصادي .

المتغيرات التابعة:

تتضمن النموذج القياسي متغير وحيد تمثل بمتغير الناتج الاجمالي الحقيقي وهو احد المؤشرات المالية المهمة لقياس النمو وتم الاعتماد للسنوات 2000-2014.

الفرضية الرئيسة: للموازنة العامة دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة

جدول رقم (4) أثر الموازنة العامة على الناتج المحلي الحقيقي

المتغير المستقل	قيمة المعلمة	اختبار (T- Test)	قيمة أختبار (F – Test)	معامل التحديد R2
الثابت (b_0)	3350.7	7.8	25.45	0.66
الموازنـــة العامـــة (x1)	0.56	5.04		

أظهرت النتائج في الجدول رقم (4) أن قيمة معامل التحديد R^2=66%من التغيرات الحاصلة في الناتج الاجمالي الحقيقي تفسرها الموازنة العامة، 44% متغيرات لم يتم تضمينها في النموذج، كما اظهرت قيمة (F-Test) 25.45 أن النموذج يوضح أثر معنوي للموازنة العامة على الناتج المحلي الحقيقي كما تشير قيمة (T-Test)بأن معلمات النموذج معنوية احصائيا عند مستوى 5% وهذا يفسر وجود علاقة طردية بين الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، أي كلما زاد حجم الفائض في الموازنة العامة كلما زاد حجم الانفاق العام، الامر الذي سيساعد على زيادة معدلات النمو الاقتصادي العام.

الفرضية الفرعية الأولي: للإرادات العامة دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة

جدول رقم (5) أثر الايرادات العامة على الناتج المحلي الحقيقي

المتغير المستقل	قيمة المعلمة	اختبار (T- Test)	قيمة أختبار (F – Test)	معامل التحديد R2
الثابت (b_0)	28208.4	7.8	12.4	0.48
الإيـــرادات العامـــة (X2)	0.301	3.5		

أظهرت النتائج في الجدول رقم (5) أن قيمة معامل التحديد R^2=48% وهذا يعني ان 48% من التغيرات الحاصلة في الناتج الاجمالي الحقيقي تفسرها الايرادات العامة، 52% متغيرات لم

يتم تضمينها في النموذج، كما اظهرت قيمة (F-Test) أن النموذج يوضح أثر معنوي للإيرادات العامة على الناتج المحلي الحقيقي كما تشير قيمة (T-Test) بأن معلمات النموذج معنوية احصائيا عند مستوى 5% وهذا يفسر وجود علاقة طردية بين الايرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، أي بمعنى كلما زادت الايرادات العامة كلما زادت الانفاق العام، الامر الذي سيساعد على زيادة معدلات النمو الاقتصادي العام.

الفرضية الفرعية الثانية : للنفقات التنموية دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة

جدول رقم (6) أثر النفقات التنموية على الناتج المحلي الحقيقي

المتغير المستقل	قيمة المعلمة	اختبار (T- Test)	قيمة أختبار (F – Test)	معامل التحديد R2
الثابت (b_0)	31009	10.3	12.8	0.48
النفقات التنموية (X3)	0.96	3.5		

أظهرت النتائج في الجدول رقم (6) أن قيمة معامل التحديد R^2 = **48%**وهذا يعني ان 48% من التغيرات الحاصلة في الناتج الاجمالي الحقيقي تفسرها النفقات التنموية، **52%**متغيرات لم يتم تصميمها في النموذج، كما اظهرت قيمة (**F**-Test) أن النموذج يوضح أثر معنوي للنفقات التنموية على الناتج المحلي الحقيقي كما تشير قيمة **(T-Test)** بأن معلمات النموذج معنوية احصائيا عند مستوى 5% وهذا يفسر وجود علاقة طردية بين النفقات التنموية والناتج المحلي الحقيقي، الامر الذي سيساعد على زيادة معدلات النمو الاقتصادي العام.

من خلال التحليل القياسي فقد تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1. وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الموازنة العامة والناتج المحلي الحقيقي، الامر الذي سيساعد على زيادة معدلات النمو الاقتصادي العام.
2. وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الايرادات العامة والناتج المحلي الحقيقي، أي بمعنى كلما زادت الايرادات العامة كلما زادت الانفاق العام، الامر الذي سيساعد على زيادة معدلات النمو الاقتصادي العام.

3. وجود علاقة طردية بين النفقات التنموية والناتج المحلي الحقيقي، أي بمعنى كلما زاد حجم الانفاق التنموي كلما زاد الناتج المحلي الحقيقي، الامر الذي سيساعد على زيادة معدلات النمو الاقتصادي العام.

الاستنتاجات والتوصيات:

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

أهم الاستنتاجات:

1- اعتماد الدولة الليبية على الموازنة التقليدية التي لا تهتم بالتخطيط واعداد البرامج كأساس لتنفيذ الموازنة العامة، وتطبيق مبدأ المركزية في ادارة المال العام، وتعرضها للعديد من العراقيل لاعتمادها وتأخرها للوقت التي يجعلها تفقد أهميته الخطة مالية ترتبط ببرنامج عملوا ضحل لحكومة في عملية التنمية الاقتصادية .

2- كشف التحليل الوصفي اعتماد الدولة الليبية على الايرادات النفطية في بناء الموازنة العامة التقليدية وهدا الاعتماد جعل السياسة الانفاقية سياسة توسعية حال تزايد عوائد النفط وانكماشية في حالة تراجع عوائده، الامر الدي يجعل التنمية الاقتصادية مرهون بالتقلبات التي تحدت في اسعار النفط في الاسواق العالمية، وبالاستقرار السياسي والامني والاقتصادي.

3- حاولت الدولة انتهاج سياسة مالية توسعية ذات طابع كينزي الهدف منها تنشيط الطلب الكلي من خلال اقامة المشاريع الاستثمارية في الفترة 2003-2010 بعد حل قضية لوكربي ولكن لعدم وجود سياسة تنموية حقيقية تتوافق مع اهداف التنمية المستدامة وفق احتياجات متطلبات البيئة المحلية وخاصة بعد سنة 2013.

4- ضعف السياسة الاتفاقية للدولة الليبية خل الفترة الدراسة، حيث شهدت توسع في الإنفاق العام لبعض السنوات نتيجة زيادة الإيرادات النفطية، إلا أنه المتوجه التوجيه السليم لمعالجة الاختناقات التي تمرّ بها البلاد التوسع في الإنفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري التنموي.

5- تعرض الاقتصاد الليبي إلى صدمة كبيرة أثرت في نشاطه من خلال الارتفاع في المستوى العام في الأسعار، وتوقف المشاريع التنموية وتعود أسباب الصدمة إلى توقف ايرادات النفط نتيجة قفل الحقول النفطية وانخفاض أسعار النفط العالمية، كل هذه الأسباب أسهم تفي انخفاض معدل نمو النفقات التنموية.

6- تهاوي أسعار النفط العالمية منذ يونيو 2014، واقفال حقول النفط الامر الدي سبب عجز مالي كبير في الميزانية في سنة 2014،2013 تمت مويله بالاقتراض من مصرف ليبيا المركزي مما ادى الى عدم تخصيص أموال لعملية التنمية الاقتصادية.

7- كان معدل النمو الناتج الغير نفطي والتبليغ حوالي 13% خلال الفترة 2003-2010 وهو معدل جدا يجابي خاصة في ضل ضعف الجهاز الإنتاج يوم حدودية قدرته بالإضافة الي معظم الانفاق الاستثماري كان موجبا نحو مشاريع البنية التحنئة بالتالي لا ينعكس مباشرة الي الانتاج بقدر ما يهيئ القاعدة الاساسية لزيادة الانتاج عن طريق القطاع الخاص.

8- انعكس التغير في معدل النمو الاجمالي الحقيقي علي متوسط دخل الفرد، فقد ارتفع دخل الفرد ارتفاعا متواضعا خلال فترة الدراسة.

9- عدم وجود سياسة تنموية حقيقية تتوافق مع اهداف التنمية المستدامة وفق احتياجات متطلبات البيئة المحلية.

10- أظهر التحليل القياسي دور الموازنة العامة في تحقيق التنمية المستدامة خلال فترة الدراسة الي وجود أثر معنوي للموازنة العامة والإيرادات العامة والنفقات التنموية على الناتج المحلي الحقيقي الدي يعتبر من اهم مؤشرات النمو الاقتصادي.

التوصيات لتحقيق التنمية المستدامة:

1- ضرورة مغادرة الموازنة التقليدية والتحول الي موازنة حديثة تستند الي أسس عملية وسليمة في تصميم البرامج التي تراعي التنمية المستدامة، من خلال تحويل نمط الموازنة العامة إلى نمط موازنة البرامج والأداء.

2- اتباع المنهج العلمي في بناء الموازنة العامة الحديثة (البرامج والاداء في ضوء المشاكل والتحديات التي تمر بها الدولة الليبية، والنضر الي الموازنة العامة كونها أداة لتحقيق التنمية المستدامة، وليس بكونها أداة للاستهلاك الآني.

3- تقليل التفاوت بين دخول الأفراد، وتنويع مصادر الدخل المتجددة ذاتيا (المستدامة).

4- تفعيل الإيرادات الغير نفطية وإيجاد مصادر دخل جديدة تكون مساند هل لمصدر الأساسي المتغير (النفط) تحسبا للتغيرات المفاجئة والانتكاسات في أسعاره، وتكون مساندة لعملية التنمية الاقتصادية وهذا سيقلل من حالة الارتباك والتخوف من انخفاض سعر النفط، وعدم الاستقرار السياسي والامني.

5- ترشيد الإنفاق العامل مواكبة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لأن أيعجز في الموازنة العامة يسدد عن طريق الجهاز المصرفي.

6- معالجة اختلال الهيكل الإنتاجي، وزيادة الإنفاق على الاستثمار وتخفيض الإنفاق الاستهلاكي الذي يشكل نسبة كبيرة من الإنفاق العام من خلال تقليل عدد الوزارات والهيئات غير المنتجة، والتي تمثل عبئاً على الموازنة العامة للدولة.

7- العمل علي استخدام سياسة تنموية حقيقية تتوافق مع اهداف التنمية المستدامة وفق احتياجات متطلبات البيئة المحلية.

8- تفعيل قانون سنة 1964 بتخصيص 70% منذ خلال نفط لإنفاقها على مشروعات التنمية الاقتصادية والعمل على ايجاد مصادر أخرى لتغطية النفقات الاستهلاكية.

9- وضع تشريعات تضمن تسهيل ومنح فرصة أكبر للقطاع الخاص، وضمان مشاركته في المشاريع الانتاجية التي من شأنها رفع مستوى التطور والنمو الاقتصادي.

10- العمل على الاستقرار السياسي و الأمني ومحاربة الفساد الإداري والمالي والاقتصادي لما لهما من دورٍ كبيرٍ في تفعيل أدوات الموازنة العامة لتحقيق التنمية المستدامة.

المراجع:

1-آمنة حسين صبري علي، (الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة طرق القياس والتقييم)، مجلة المخطط والتنمية، العدد 32، 2015، مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، ص 124.

2-باتر محمد علي وردم، (العالك لبس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة)، دار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الاولى، 2003، ص189.

3-حمد العاني (اقتصاديات المالية العامة)، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، 1992، ص118.

4-خاد شحادة الخطيب وأحمد شامية (أسس المالية العامة)، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 2012، ص269 4 خاد شحادة الخطيب وأحمد شامية، مرجع سبق ذكره ص 270

5-راموس، انفيت (نهج متكامل لإدارة راس المال البشري عن التقرير مستقبلنا المشترك) المقدم إلى اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، 2006، ص 36-40.

6-سلمان عبد الله و جوان خضير، (موازنة البرامج والاداء وسيلة لتعزيز الرقابة في الوحدات الادارية) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد22، العدد89، 2016 ص 456

7-عبد الخالق عبد الله (التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية) مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة كتب المستقبل العربي 13، الطبعة الأولى، بيروت، 1998، ص 244.

8-عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط (التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)، دار صفاء، عمان، الأردن، 2006، ص 3.

9-عمر مفتاح الساعدي (الاستثمار في ليبيا والتنمية المستدامة) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك 2014، ص 98.

10-محمد البنا (اقتصاديات المالية العامة – مدخل جديت)، الدار الجامعية، 2009، ص45.

11-محمد عبد البديع، (اقتصاد الحماية والبيئة)، دار الامين للطباعة، مصر، سنة 2001، ص 316.

.12- Gendron, Corinne, "Sustainable Development as a compromise", Quebec, 2006